

راجياً التفضل بإجراء ما يقتضي وقبول فائق الاجلال والاحترام .

عمان في ٧ - ٣ - ١٩٣٣

رئيس الديوان العالي

توفيق بك - تفضل سمو الامير المظم باعادة هذا القانون بناء على استرحام ورفع لسموه من الحكومة ، لا ننا
لاحظ وجود غلط في العبارة الاخيرة من المادة الثانية منه ، ووجود تناقض بينها وبين القانون الذي قبله المجلس
العالي منذ مدة بشأن اجراء مزادات ومناقصات اقلام البلدية في الجمعية البلدية . بينما ذكر في القانون المطلوب
تصحيحه الآن ان قوائم تلك المزادات والمناقصات يصدقها المجلس البلدي . ولذلك ارجو ان يقرر المجلس
العالي تصحيح هذا السهو بأن تستبدل عبارة (بتصدق المجلس البلدي) الواردة في آخر المادة الثانية بعبارة :
(بتصدق الجمعية البلدية) .

« فوافق المجلس على ذلك » .

الرئيس - مواضيع الجلسة الآتية .

مايرد من اللجان .

ورفعت الجلسة .



الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السورية

و ٢٤ نيسان ١٩٣٣

عمان : الاثنين في ٢٩ ذي الحجة ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة الخامسة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ١٦ - ٣ - ١٩٣٣

الفقهية

الصحيفة

٢٣٠

٢٣١

٢٤٠

٢٤٠

٢٤٠

٢٤٧

٢٤٧

٢٤٩

٢٤٩

٢٤٩

٢٥٠

٢٥٠

٢٥١

٢٥١

٢٥٢

٢٥٢

٢٥٢

٢٥٢

٢٥٢

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

٢٥٣

قرار اللجنة المالية حول مشروع قانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣ .

قانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣ .

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور .

قرار لجنة القوانين حول مشروع قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣ .

قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣ .

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور .

مشروع قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣ والاسباب الموجبة له .

مشروع قانون تعديل قانون رسوم عقد الكساح لسنة ١٩٣٣ والاسباب الموجبة له .

قرار موافقة المجلس على إحالته الى اللجنة المالية .

قانون الميزانية الخاص رقم (٣) لعام ١٩٣٢ - ١٩٣٣ .

قرار موافقة المجلس على إحالته الى اللجنة المالية .

مشروع قانون منع حيازة الاسلحة التي تتحرك من ذاتها لسنة ١٩٣٣ مع الاسباب الموجبة له .

قرار موافقة المجلس على إحالته الى لجنة القوانين .

مشروع قانون تسوية بعض جرائم عشائرية لسنة ١٩٣٣ .

قرار موافقة المجلس على إحالته الى لجنة القوانين .

مشروع قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣ الذي وافق المجلس على قراءته .

قرار موافقة المجلس على إحالته الى لجنة القوانين .

مشروع (ذيل لقانون الصحة) لسنة ١٩٣٣ الذي قرر المجلس الموافقة على قراءته .

قرار موافقة المجلس على إحالته الى اللجنة المالية .

مشروع قانون تعديل رسوم الحمامة لسنة ١٩٣٣ الذي قرر المجلس قراءته .

قرار موافقة المجلس على إحالته الى اللجنة المالية .

مشروع قانون تعديل المادة الثانية من قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٣٠

الذي قرر المجلس قراءته .

لجنة المحفل

الجلسة الخامسة والعشرون

للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني

انقذت الجلسة الخامسة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٥١ و ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الخميس في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضره أكثرية قانونية وتيب عن الجلسة حمد باشا بن جازي وسلطي باشا الابراهيم وعادل بك العظمه الرئيس - افتتح الجلسة فليقرأ الضبط السابق .
«فقرئ» .

شكري بك - درست اللجنة المالية مشروع قانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣ فقررت قبوله على اساس التعديلات المبينة فيما يلي:
١ - الفقرة (و) من المادة (١١) .

وضعت هذه الفقرة في الصيغة الآتية :

(و) خالف بأية صورة أخرى إيا من أحكام هذا القانون .

فانه علاوة على دفع الرسم الذي يتحقق عليه يعاقب بحكم من المحكمة بغرامة تعادل الرسم المذكور او بالحبس مدة لا تزيد على اربعة اشهر وفي حالة تكرار هذه الجريمة بغرم بضفي الرسم الذي يتحقق عليه او يحبس مدة لا تتجاوز الستة اشهر .

واية رسوم لم تدفع بمقتضى أحكام هذا القانون يجوز تصليبها وفقاً لقانون تحصيل الاموال العمومية .

لقد كان المقصد من تعديل الفقرة المذكورة بهذه الصورة ان تجعل واضحة في مدلولها وان تخفف العقوبة الى حد موافق بكفيل تأديب من يخالفون أحكام القانون .

٢ - الفقرة السادسة من جدول (أ) ظهر انه اغفل حين نسخ المشروع عبارة وادوات الزني (الموضحة) فاضيفت اليه هذه العبارة .

٣ - الفقرة (٥) من جدول (ب) .

حذفت عبارة (او بسطة) من هذه الفقرة لان الباعة المتجولين من مدينة الى اخرى حاملين بضائعهم على حيواناتهم او في عربات يدوية او بأنفسهم يكونون فقراء ضعيفي الحال حتى ولو وضعوا امامهم بسطة حين عرض سلعهم للبيع .

٤ - الفقرتان (ب) و(د) من المادة (١١) .

عرفت كلمة رخصة الواردة في هاتين الفقرتين بعبارة لسياق العبارة فيها .

قانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣

المادة الاولى:

يسمى هذا القانون (قانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣) ويحل به من اول نيسان سنة ١٩٣٣ .
« قبلت » .

المادة الثانية:

اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون لا يجوز لأي شخص او بيت تجاري او شركة او نقابة او مؤسسة مهما كانت جنسيتها او ابنها شركات عدا تلك المدرجة في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون ان تعاطى او تعاطى في شرق الاردن اية صناعة او مهنة او حرفة او عمل او تجارة من اي نوع كان ما لم يمنح ذلك الشخص او ذلك البيت التجاري او الشركة او النقابة او المؤسسة رخصة ويدفع الرسوم المستحقة عنها بمقتضى أحكام المواد ٣ الى ٦ من هذا القانون .
« قبلت » .

المادة الثالثة:

(أ) على جميع من في شرق الاردن من الاشخاص الذين يتعاطون اية صناعة او مهنة او حرفة او تجارة عند وضع هذا القانون موضع التطبيق غير اولئك المدرجين في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون ان يقدموا طلباً خطياً في غضون خمسة عشر يوماً اعتباراً من التاريخ المذكور بين فيه اسمائهم ومحل اقامتهم وادصافهم ومهنتهم او حرفتهم مع تفصيلات تامة عن الصناعة او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة التي يتعاطونها واذا كان في هذه الصناعة او الحرفة او المهنة او العمل او التجارة اكثر من شخص واحد فتبين اسماء هؤلاء الاشخاص والبيانات الاخرى عنهم كما هو مذكور اعلاه وذلك الى محاسب وزارة المالية في عمان وفي المقاطعات الى محاسب المقاطعة التي يتعاطى فيها تلك الصناعة او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة و بطلب تسجيل هذه البيانات .

(ب) جميع الاشخاص الذين يشتغلون في اية صناعة او مهنة او حرفة او عمل او تجارة في اي وقت بعد نفاذ هذا القانون غير من ذكروا في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون عليهم ايضاً ان يقدموا طلباً تسجيل تبين فيه تفصيلات تامة كما هو مذكور في الفقرة (أ) اعلاه وذلك في غضون خمسة عشر يوماً من مباشرة العمل .

(ج) ان طلبات التسجيل المشار اليها في الفقرتين (أ) و(ب) اعلاه يجب ان لا تكون تابعة لرسوم الطوايح الحجازية او الواردات او اية رسوم طوايح اخرى .

« قبلت » .

المادة الرابعة:

(أ) تكون الرخص منبذرة لمدة سنة مالية كاملة فقط بتبدي من اول نيسان وتنتهي في الحادي والثلاثين

شكراً جدياً

من شهر آذار التالي وتجدد في بدء كل سنة مالية وتدفع الرسوم المستحقة عنها .
(ب) وفيما يختص بالأشخاص الذين يشتغلون في اية صناعة او مهنة او حرفة او عمل او تجارة للمرة الاولى في اي تاريخ بعد بدء السنة المالية يعمل بالرخصة عن الجزء الذي لم ينته من السنة المالية التي منحت الرخصة من اجلها و يجب تجديدها في بدء السنة المالية التالية .

« قبلت »

المادة الخامسة :

- (أ) يستوفي الرسم عن كل رخصة ويختلف مقدار هذا الرسم باختلاف نوع الصناعة او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة كما هو مبين في جدول (أ) الملحق بهذا القانون .
(ب) اما الاشخاص الذين يبدأون بالعمل في اية صناعة او مهنة او حرفة او عمل او تجارة للمرة الاولى في اي تاريخ بعد السنة المالية فيكون مقدار الرسم المستحق عليهم كما يلي .
- ١- في حالة شخص يشتغل في اية صناعة او مهنة او حرفة او عمل تجاري .
 - ٢- في اي تاريخ في غضون الربع الاول من السنة مقدار الرسم كاملاً .
 - ٣- في اي وقت في غضون الربع الثاني من السنة ثلاثة ارباع مقدار الرسم الكامل .
 - ٤- في اي تاريخ في غضون الربع الثالث من السنة نصف مقدار الرسم الكامل .
 - ٥- في اي تاريخ في غضون الربع الرابع من السنة ربع مقدار الرسم الكامل .
- « قبلت »

جدول «أ»

جدول رسوم رخص الصناعات والمهن
الصفحة الاولى

في عمان
مس ل ف كل سنة

٢٤

٩

٩

٦

- ١- المصارف والمؤسسات التي تتعامل بالمال الصيرفة
- ٢- شركات النقل ووكلاء التأمين والبيوت التجارية والصناعية والمهندسون .
- ٣- الباعة والتجار بالجملة .
- ٤- الباعة بالفرق للحجارة الثمينة والمعادن والجواهر والمصنوعات الثمينة والصيارفة والتجار الخياطون الذين يصنعون الثياب ويبيعونها والباعة بالفرق لاصناف مختلفة ممن يستخدمون اربعة اشخاص او اكثر لاجراء البيع ومسك الحسابات وإدارة المحاربات .

مل ل ف

٦

٤

٥٠٠

١- الحمامات العمومية والفنادق والحانات والمقاهي والبارات والمطاعم واللياتات وصالات الرقص واماكن اللهو .

٢- الباعة بالفرق للمواد المصنوعة التالية التي لم توضع في محلات البيع .
البزيرين والزبوت المدنية والخيطان والاقشة وادوات الزي (الموضة) والالبسة الحاضرة والفرو والاحذية الحاضرة ولوازم الخياطة والالبسة التحتية والكفوف والقبعات والطرايش والشمسيات والكتب والقرطاسية والآلات الموسيقية والاشياء البيتية الجديدة او القديمة والبسط والطنافس واغطية المفروشات وورق الخيطان والشمعات والاسرة وجميع انواع فراش الاسرة والعربات والسيارات البخارية (الاتوموبيلات) والدراجات والاواني الزجاجية والفوانيس وتوابها ولوازم السفر والجلود والمواد الكيماوية (يستثنى من ذلك الصيدليات) والروائح والزبوت العطرية والزبوت النباتية والنظارات والناظورات الخ . وجميع انواع الادوات والمكينات (ويستثنى من ذلك الادوات والمكينات الزراعية) ومكينات الخياطة والجراموفونات واسطواناتها والاواني من النحاس الاصفر والنحاس العادي ومن الحديد (ويستثنى من ذلك الاواني المستعملة) والساعات الصغيرة (ساعات الجيب وساعة اليد) .

٢

٤٠٠

٣- الباعة بالفرق للمواد التالية :

حطب الوقود وقحم الحطب والنحم الحجري وقحم الكوك وغيره وزيت البرافين والسيرتو الذي يستعمل في الصناعة او للانارة والاشباب التي تستعمل للبناء او للتجارة والآجر والقرميد والفخار الصيني الذي يستعمل للابنية وسائر مواد البناء الاخرى وجميع انواع المواشير سواء اكانت من طين او اسمنت او حديد والحبال والشباك والاكياس والخيش والمكينات الزراعية والاسمدة الاصطناعية والزهور الطبيعية والحبوب والدقيق والبقالة واللحوم الطازجة واللحوم والمقانيق المستحضرة والحلويات والخبز والسكر والبن والشحم والدهن على انواعها والمواد الاخرى المستحضرة للاكل والخضار والسبك والفأكة والبيض والزبدة والحليب والقشطة واللبن والجبن وجميع الباعة بالفرق الذين لهم دكان او مخزن تباع فيه الدندره والمشروبات غير الروحية والمأكولات الاخرى .

٩٠٠

٤- جميع الاشخاص الذين يشتغلون في صناعة او مهنة او عمل ويكونون غير تابعين للضريبة بمقتضى المواد ١ الى ٧ المذكورة اعلاه والذين هم غير معفيين بمقتضى

شركة صبة الخشب

مل ل ف

الجدول (ب) ولا يدفعون اي رسم رخصة بمقتضى احكام اي قانون خاص .

٩ - جميع الباعة بالمفرق غير المذكورين في المواد ٥ و ٦ و ٧ المذكورة اعلاه من هم ٢٠٠ غير معفيين بموجب هذا القانون .

ان الرسوم المبينة اعلاه هي التي تستوفي في عمان وفي الاماكن الاخرى

تستوفي بالنسبة الآتية :

(أ) في مركز اللواء ثلثا الرسم المذكور اعلاه
(ب) في مركز القضاء نصف الرسم المذكور اعلاه
(ج) في الحال الاخرى ثلث الرسم المذكور اعلاه

الصف الثالث

المعامل وما مثلها

١ - دور القوي الكهربائية والمعامل التي تدار بما كائنات غير التي تصنع فيها المأكولات ٢٤
٢ - المؤسسات التي تستخدم الماكينات لصنع المياه المشبعة بالهواء (غازوز) والسكر ١٢
واللحم المستحضر والسكك المستحضرة والتلج الصناعي والسجاير والتبغ والشمع والصابون
والمرابي والحلويات والفواكه المستحضرة .

مل ل ف

٣ - الطواحين والمعاصر التي تدار بما كائنات :

في عمان

في الحالات الاخرى

٤ - طواحين الماء والمؤسسات لصنع الشمع والصابون والمرابي والحلويات والفواكه
المستحضرة التي لا تدار بما كائنات وصانعو المعجونات .

في عمان

في الحالات الاخرى

٥ - دور الطباعة ودور التجارة والحداثة ودكاكين تصليح الموتورات وغيرها وايه ٥٠٠

معامل اخرى تستخدم اكثر من اربعة اشخاص ولا يستعمل فيها ما كائنات

٦ - والفران الخبز والمطابخ العمومية ومؤسسات الصباغة والمدابغ .

في عمان

في الحالات الاخرى

سميد بك المفتي - الموتورات من حيث الاسماء لا تختلف ولكن من حيث القوة تختلف فيوجد موتورات
في عمان ذات احصنة من ١٢ - ١٥ ويوجد ايضاً موتورات ذات قوة ٨٠ - ١٠٠ حصان فهل من العدل ان
يدفع الموتور الذي من قوة ١٢ - ١٥ حصان كما يدفع موتور من قوة ال (١٠٠) حصان ؟

شكري بك - ترون ان الرسم الموضوع في الفقرة « الرابعة » اي الرسم الموضوع للطواحين التي تدار
بما كائنات تنقسم الى قسمين ، الماكينات الموجودة في عمان والتي توجد في محلات اخرى ، والرسم هو عبارة
من ستة جنيهات في عمان وثلاث جنيهات في الحال الاخرى . فاذا نظرنا الى مقدار الرسم نراه في حد ذاته
قليلاً واذا اردنا ان نفرق في تعيينه بالنسبة لعدد الاحصنة ، فان ذلك يدعونا الى زيادة الرسم وهذا غير مقصود
لان القانون قصد فيه التسهيل ، والسهولة في التطبيق ارى ان المبالغ غير كثير بالنسبة للماكينات التي عدد
احصنتها تزيد عن الاخرى .

ان هذا القانون وضع بعد تدقيق ودرس في جميع النواحي المتعلقة باب الصناعة والتجارة . وقد لوحظت
فيه كل الاعتبارات . ووجد ان تصنيف اصحاب الحرف والمهن والمعامل والطواحين تصنيفاً مفصلاً اكثر من
التصنيف الوارد في هذا الجدول ، يدعونا الى جعل القانون صعب التطبيق ، وهذا غير مرغوب فيه فعملونا
التي انا او غبنا في الغاء قانون التمتع من اجل ما فيه من التعقيد وصعوبة تطبيقه .
لذلك لا ارى لزوماً لتخفيف الرسم وجعله على انواع مختلفة ومتعددة بالنسبة للاحصنة ، اي قوة الموتورات
على الوجه الذي ذكره حضرة العضو المحترم سميد بك .

سميد بك - اعتقد ان القانون يجب ان يطبق بشكل لا يستوجب الاجحاف بحق الغير . فانا اعلم علم اليقين
ان هنالك في نفس عمان مطاحن تزيد قوتها الانتاجية ومراجعتها السنوية على ال (١٠٠٠) جنيه ، وهنالك مطاحن
اخرى لا تزيد على ال (١٠٠) جنيه . فهل هذا من العدل والانصاف ان يتساوى باعطاء الرسم ؟
واذا قيل ان الموتورات التي تزيد قوة احصنتها على (٢٥) حصان تدفع كذا وما دون ذلك تدفع كذا
يكون اوفق للعدل .

شكري بك - اعود فاقول ان الرسم الذي وضع في هذا القانون هو اقل من المقدار الذي كان يستوفي
قديماً ، وليس القصد من وضع هذا القانون هو ازهاق اصحاب المعامل والطواحين . مع ذلك اذا قبلنا بالنظرية
التي ادلى بها حضرة العضو المحترم . يجب علينا ان ننظر اليها من نواحي الاصناف الاخرى ، ذلك لان التجار
في صنف واحد يختلفون في ارباحهم اختلافاً كبيراً بالنسبة لمساعدتهم وتقديرتهم على العمل . ويصعب علينا ان
نقول ، ان هذا التاجر او ذلك العمل يمكن ان يربح اكثر بكثير من ذلك التاجر او ذلك العمل
انا اشعر بان السير على المبدء الذي ذكره سميد بك ، يجعل تطبيق هذا القانون صعباً للغاية ، وقد يترتب
عليه اجحاف بالمكافئين ايضاً مع ان الغرض الذي يرمي اليه سميد بك ، هو عدم الخلق اجحاف بالمكافئين .
لذلك ارى ان الترتيب والتصنيف الذي في الجدول ، الذي قرأته الآن ، وافي وارجو ان تقبل هذه البيانات
وان يتفضل فخامة الرئيس بوضع هذه المادة على الرأي اذا لم يكن لأحد ما يقوله .

تصنيف المحلات

حسين باشا - لا اظن ان المقايسة بين التجار والمالكات المعينة قوائمها تتناسب مع ما صرح به مدير الخزينة . فقوات المالكات معلومة ولا تحتاج لمعالجة كثيرة كما تحتاج اليه قضية التجار وليس من العدل مساوات المالكات للملحوسة قوتها بصرف النظر عن المكاسب التي تأتي منها على اختلاف انواعها . ولذلك اقترح ان تخفف الضريبة على المالكات بنسبة قوتها .

شكري بك - اذا لاحظتم من مراجعة الجدول (آ) نجدون ان التصنيف 'عمل بالنسبة للمال' يمكن جعل مقدار الرسم في عمان غير ما جعل في المحلات الاخرى ، والذي الفت النظر اليه هو ان الذي يجب ان يلاحظ ليس قوة المورتورات ، وانما هو الحل الذي يمكن ان تشتغل وتربح فيه المورتورات . فقد يكون في غير عمان مورتور ذو عدد كبير من الاحصنة ولا يشتغل بقدر مورتور ذو عدد احصنة قليلة موجودة في عمان . ان ما يجب ان يلاحظ هو ليس القوة المحركة وانما الحل الذي يتماطى فيه العمل .

فأرجو ان تلاحظ هذه الناحية وان يقبل التصنيف الوارد في الجدول .

« قبلت مع التصنيف ، الوارد في الجدول » بالاكثريه .

المادة السادسة :

(آ) تكون الرخص الصادرة بمقتضى هذا القانون شخصية لحاملها وغير قابلة للتحويل مع مراعاة

احكام الفقرات (ب) الى (هـ) من هذه المادة وتكون في الصيغة التي يأمر بها وزير المالية .

(ب) وفي الاحوال التي تتماطى فيها الصناعة او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة من قبل اكثر

من شخص واحد دون ان تكون مؤسسة تنظم الرخصة باسم القائم بادارة العمل .

(ج) في الاحوال التي تتماطى فيها الصناعة او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة من قبل اكثر

من شخص واحد بشكل بيت تجاري او شركة او نقابة او مؤسسة اخرى تنظم الرخصة

باسم او عنوان ذلك البيت التجاري او الشركة او النقابة او المؤسسة .

(د) وفي حالة موت حامل الرخصة قبل بدء السنة المالية التالية واعتزام الورثة ان يستروا على

تعاطى صناعه المتوفي او مهنته او حرفته او عمله او تجارته يجوز لهم ان يتماطوا تلك الصناعة

او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة بمقتضى الرخصة الصادرة للمتوفي الى ان تنتضي السنة

المالية التي اعطيت الرخصة من اجلها وبعد ذلك تؤخذ رخصة جديدة من قبل الورثة .

(هـ) في حالة فسح اي بيت تجاري او شركة او نقابة او مؤسسة اخرى واعادة تشكيله او تشكيلها

تحت اسم اخر او بشكل اخر يجوز لذلك البيت التجاري او الشركة او النقابة او المؤسسة

ان يتماطى عمله او تعاطى عملها تحت الاسم الجديد او بشكلم الجديد بمقتضى الرخصة المعطاة

للبيت التجاري او الشركة او النقابة او المؤسسة الذي يحمل عمله او تحمل عملها بشرط ان

لا يكون او تكون من صنف جديد الى ان تنتهي السنة المالية التي اعطيت الرخصة من اجلها

و بعد ذلك تؤخذ رخصة جديدة بالاسم الجديد .

« قبلت »

المادة السابعة :

(آ) عند انقضاء السنة المالية التي من اجلها او من اجل جزء منها اعطيت الرخصة يترتب على حامل الرخص اما بالذات او بواسطة ممثلهم القانوني المفوض ان يقدموا انفسهم الى محاسب المالية في عمان او مكتب المحاسب في المقاطعات وذلك في غضون خمسة عشر يوماً بعد انتهاء السنة المالية السابقة وان يبرزوا رخصهم الى المحاسب في عمان او في المقاطعات او الى اي شخص آخر قد تفوضه وزارة المالية لذلك . ثم تبطل هذه الرخص بالصورة التي يأمر بها وزير المالية وتحفظ لدى المحاسب في عمان او في المقاطعات للدة التي يعينها وزير المالية .

(ب) - يجوز ايضاً ان تقدم طلبات تجديد الرخص خطيباً على ان يراعى في ذلك احكام الفقرة

(آ) المذكورة اعلاه .

(ج) عندما يقدم طلب لتجديد رخصة من قبل حاملها او من قبل ممثله القانوني المفوض ويقتنع

المحاسب في عمان او في المقاطعات بان الطلب موافق من جميع الوجوه وانه قدم خلال مدة

الخمسة عشر يوماً المشار اليها في الفقرة (آ) يصدر رخصة جديدة الى حاملها او الى ممثله القانوني

المفوض بعد دفع الرسم المستحق .

« قبلت »

المادة الثامنة :

اذا فقد اي شخص الرخصة التي منحت له بمقتضى احكام هذا القانون او اذا تلفت هذه الرخصة

فعلى حاملها ان يوجه طلباً الى وزير المالية يبين فيه واقعة الخال واذا اقتنع وزير المالية بأن الرخصة

قد فقدت او تلفت حقيقة فيجوز له ان يأمر باعطائه رخصة جديدة يعدها للمدة التي لم تنته من

مدة الرخصة المفقودة او الثالثة بعد دفع رسم قدره عشرة في المئة من المبلغ الذي يستحق من اخراج

رخصة جديدة للمدة الباقية من مدة الرخصة التي فقدت او تلفت .

مصري باشا - واذا كانت ضياع الرخصة بدون اهمال ؟

« قبلت »

المادة التاسعة :

(آ) اذا اعطيت رخصة الى اي شخص او بيت تجاري او شركة او نقابة او مؤسسة من اجل اية

صناعة او مهنة او حرفة او عمل او تجارة من تلك التي ادرجت في جداول هذا القانون وفوق

ذلك الشخص او البيت التجاري او الشركة او النقابة او المؤسسة نوع العمل الذي من اجله

اعطيت الرخصة حتى يصبح الرسم الواجب دفعه اكثر من الرسم المفروض قبل حصول التغير

تحت اذن العمل

فيترتب على حامل الرخصة ان يعلم المحاسب في عمان وفي المقاطعات محاسب المقاطعة التي يتعامل فيها العمل بهذا التغيير كتابة في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا التغيير وبعد ذلك تعطى رخصة جديدة الى هذا الشخص بعمل بها الى ان تنقضي السنة المالية الجارية بعد دفع ذلك المبلغ الاضافي حسبما يتحقق عن المدة الباقية من الرخصة القديمة التي يجب ابطالها .

(ب) في حالة اعطاء رخصة كما هو مبين في الفقرة (أ) للذكورة اعلاه وتغير نوع العمل بحيث يكون قد اصبحت الرسم الواجب استيفاؤه اقل من الرسم المفروض سابقاً يجوز ان يطلب حامل الرخصة عن المدة الباقية منها استرداد الفرق بين الرسم الأعلى المدفوع عن المدة الباقية من السنة المالية الحالية والرسم الذي يتحقق بسبب التغيير الواقع عن المدة ذاتها بشرط ان يكون قد بلغ التغيير كما هو مبين في الفقرة (أ) من هذه المادة ويجوز له ايضاً ان يطلب رخصة جديدة بموجب الفقرة المذكورة وبطل الرخصة القديمة .

« قبلت » .

المادة العاشرة:

يجب ابراز كل رخصة اعطيت الى اي شخص او بيت تجاري او شركة او نقابة او مؤسسة بمقتضى احكام هذا القانون للمعينة حينما يطلب ذلك اي موظف مالي او مدقق حسابات او احد افراد الشرطة او الدرك .

« قبلت »

المادة الحادية عشرة:

كل شخص او بيت تجاري او شركة او نقابة او مؤسسة كان يتار يخ نفاذ هذا القانون يشتغل او اشتغل بعد التار يخ المذكور في اية صناعة او مهنة او حرفة او عمل او تجارة .

(أ) وقصر في التسجيل بمقتضى احكام المادة الثالثة من هذا القانون او .

(ب) قصر في اخذ رخصة ودفع الرسم المستحق في غضون المدة المعينة او .

(ج) جرد رخصة الى شخص آخر بصورة غير مشروعة واخالف باية صورة اخرى احكام المادة السادسة من هذا القانون او .

(د) قصر في تجديد رخصة ودفع الرسم المستحق خلافاً لاحكام المادة السابعة من هذا القانون او .

(هـ) قصر في ابراز رخصته حينما يطلب اليه ذلك خلافاً لاحكام المادة العاشرة من هذا القانون او .

(و) خالف باي صورة اخرى اياً من احكام هذا القانون .

فانه علاوة على دفع الرسم الذي يتحقق عليه بعاقب بمحكم من المحكمة برامة تعادل الرسم المذكور او بالحبس مدة لا تزيد على اربعة اشهر وفي حالة تكرار هذه الجريمة بغرم بضمعي الرسم الذي يتحقق عليه او بحبس مدة لا تتجاوز الستة اشهر .

واية رسوم لم تقدم بمقتضى احكام هذا القانون يجوز تحصيلها وفقاً لقانون تحصيل الاموال العمومية .

« قبلت » .

المادة الثانية عشرة:

يلغى قانون التمتع وجميع تعديلاته وذبوله المعمول بها في شرق الاردن .

« قبلت »

المادة الثالثة عشرة:

يجوز لوزير المالية ان يصدر التعليمات والنماذج اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بالضبط .

« قبلت »

جدول (ب)

جدول الاعفاءات بمقتضى ترخيص الصناعات والمهن والاعمال التجارية

١- للزارعون واصحاب البساتين او الحدائق او الكروم ومربو الماشية وغيرهم من يتعاملون فقط بيع منتوج اراضيهم وبيع حيواناتهم وتاجها بشرط ان لا يكون لهم دكان او محل تجاري لاجراء هذه المبيعات .

٢- الرعاة وعمال الزراعة .

٣- صيادو الاسماك وبجارة قوارب صيد الاسماك .

٤- النساء اللواتي يحصلن معاشهن بواسطة حياكة اليد ومن اخرى بسيطة .

٥- الاشخاص الذين يتعاملون بصناعتهم او مهنتهم او عملهم او تجارتهم بالسفر من مدينة الى اخرى ويحملون ادواتهم او بضاعتهم بانفسهم او على دوابهم او في العربات اليدوية دون ان يكون لهم مكان معين (اي دكان او مكتب او معمل) بشرط ان لا يشمل هذا الاعفاء السماسرة ووكلاء العمولة (القومسيونجية)

٦- الاشخاص او المؤسسات التابعة لرسوم الرخصة بمقتضى قانون خاص عن صناعة او مهنة او عمل او تجارة يشتغل فيه او فيها بصورة مستقلة كالأطباء والمحامين وباعة المسكرات وكتاب الاستدعاءات وسائقي المركبات واصحاب المركبات المدة للإيجار وغيرها .

ولا يخول دفع رسوم الرخصة التي تعود للبلديات دافعها حق الاعفاء بمقتضى هذا القانون .

٧- اصحاب المعامل والمؤسسات الصناعية التي يقرر المجلس التنفيذي اعفاءها مؤقتاً تشجيعاً للصناعات المحلية على ان لا يتجاوز هذا الاعفاء مدة ثلاث سنوات .

٨- العمال العاديين .

٩- جميع الاشخاص الذين تقع حالتهم تحت قانون الدخل اما لفرض ضريبة عليهم او لاعفاءهم منها .

١٠- المدارس والمؤسسات الدينية والخيرية والمهنية والاثريّة والعلمية والمستشفيات

١١- الاشخاص الذين يتعاملون بمهنتهم بصورة مستقلة في محل واحد فقط عدد سكانه دون الالف نفس على ان

مكتبة
الرجل

لا يشمل هذا الاعفاء المامل ودور القوى الكهربائية والمؤسسات الصناعية والطواحين والمعاصر التي تدار بما كانت .

« قبل »

الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي .

قاسم بك - ان هذا القانون سيطبق في بلاد الامارة في هذه السنة ومن جملة مواد مادة وجد فيها هذه العبارة (ان لوزير المالية اعطاء حق اصدار التعليمات ١٠٠) ارجو من وزير المالية ان يوضح التعليمات ، حتى يتمكنوا دافعي الضرائب من عدم الوقوع في الخطأ .

شكري بك - اجابة لرغبة حضرة العضو المحترم ستسمى دائرة المالية لوضع التعليمات بصورة مفصلة تساعد للكافين والموظفين على تطبيق هذا القانون بكل سهولة .

الرئيس - المجموع

« قبل »

شكري بك - قانون الميزانية الخاص رقم (٢) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ .

نظرت اللجنة المالية في مشروع قانون الميزانية الخاص رقم (٢) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية فقررت قبوله بمد حذف المادة الثالثة منه بالنظر لكون المادة الثانية كافية لاجازة اتفاق المخصصات الاضافية المنصوص عليها في المشروع المذكور .

المادة الاولى :

يسمى هذا القانون (قانون الميزانية الخاص رقم « ٢ » لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« قبل »

المادة الثانية :

يخصص مبلغ (١٠٨) جنيهات فلسطينية الى المادة (٥) الفصل ٣ - (النقليات والسفريات) للمجلس التشريعي على ان يؤمن من الوفر العام .

« قبل »

المجموع

« قبل »

توفيق بك - دقت لجنة القوانين في مشروع قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣ وقررت قبوله بالشكل التالي :

(قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣)

المادة الاولى :

يسمى هذا القانون قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« قبل »

المادة الثانية :

في الاغراض المتوخاة من هذا القانون يقصد بعبارة (تسوية الاراضي) تسوية جميع المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي مهما كان نوع ذلك الحق .

« قبل »

المادة الثالثة :

تتناول تسوية الاراضي بحسب تعريفها الوارد في المادة الثانية من هذا القانون جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي الموجودة في شرق الاردن سواء اكان هذا الحق منازعاً عليه ام لا وتجرى تحت مراقبة واشراف مدير الاراضي وأي شخص او اشخاص قد يتقدم عنه . ان اصول العمل وزمن البدء به والانهاء منه والنواحي التي سيشرع به فيها ذلك يرجع تعيينه لمدير الاراضي بموافقة رئيس الوزراء على ان يكون تابعاً للاحكام الخاصة به في هذا القانون .

توفيق بك - ان لجنة القوانين اضافت الى هذه المادة ما ينص على ان مدير الاراضي يستعمل صلاحية الواردة فيها بموافقة رئيس الوزراء ليتمكن مراقبة العمل وتأمين اجرائه في الظروف والاحوال والا ما كن المناسبة .

« قبل »

المادة الرابعة :

حالما يقرر مدير الاراضي البدء بعمل تسوية الاراضي في ناحية معينة تعرف بـ (منطقة التسوية) ينشر في الجريدة الرسمية امر يسمى (امر التسوية) يتضمن ان عمل تسوية الاراضي سيشرع به في المنطقة المذكورة في تاريخ يعلن عنه مدير الاراضي فيها بعد ويصحب بذلك الامر جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي تلك المنطقة سواء اكان ذلك الحق منازعاً عليه ام لا لان قد تم ادعاءاتهم في تاريخ يبلغ به ذلك . وللعلم بذلك الامر تعلق نسخة منه في مكان بارز في القرية او البلدة او القرى او البلدان المشتملة عليها منطقة التسوية وكذلك يبلغ الى اهالي المنطقة المذكورة بآية صورة اخرى يراها مدير الاراضي مناسبة .

توفيق بك - كاتب هذه المادة في المشروع غامضة قد يستدل منها على ان صاحب الحق يشترط ان يكون موجوداً في منطقة التسوية مع ان كثيراً من الناس يمكن ان يوجدوا في محل خارج عن المنطقة المذكورة ويكون لهم في اراضيها حق او منفعة وبذلك بدلت بشكل يفهم منه المقصود بوضوح .

« قبل »

تفحص في الجدول

المادة الخامسة:

حالما يعين مدير الأراضي التاريخ المشار اليه في امر التسوية المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون يبلغ اهالي منطقة التسوية اعلان يسمى (اعلان التسوية) يعين الصورة الموضوعة لتبليغ امر التسوية في المادة الرابعة السالفة الذكر . ويجب ان يتضمن هذا الاعلان البيانات الآتية .

(١) التاريخ الذي سيبدأ فيه بعمل التسوية .

(٢) اية تعليمات يراها مدير الأراضي مناسبة بشأن اصول تقديم وثائق التصرف او التملك والمدة التي يجب عرضها في خلالها او اية تعليمات بشأن اصول عرض الادعاءات في حالة وجود اشخاص يدعون باي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في ارض ما وليس في استطاعتهم اثبات تلك الادعاءات ببيانات خطية .

(٣) اخطار بان عمل التسوية يتناول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او اي حق منفعة في اية ارض سواء كان ذلك الحق معترفا به او منازعا عليه . يجب ان يذاع اعلان التسوية قبل البدء بعمل التسوية بخمسة عشر يوما على الاقل .

اذا قصر شخص ما بلا عذر مشروع بقع به مدير الأراضي عن الانصياع لمقتضيات اعلان التسوية يعتبر انه اسقط ادعاه باي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة قد يكون ذلك الشخص حائزا له بموجب القانون .

« قبلت »

المادة السادسة :

تقدم جميع الادعاءات و يحقق فيها علانية على الاصول التي يعينها مدير الأراضي .

« قبلت »

المادة السابعة :

(أ) حالما ينتهي التدقيق في الادعاءات المشار اليها في المادة السادسة من هذا القانون . و يعطى قرار بشأنها تنظم قائمة بجميع الادعاءات المعترف بها او المنازع عليها وتسمى هذه القائمة (جدول الحقوق) .

(ب) ينظم جدول الحقوق بالشكل الذي يعينه مدير الأراضي وتعلق نسخة عنه موقعا عليها باعضاء مدير الأراضي في دائرة تسجيل القضاء واخرى في القرية وكذلك تسلم نسخ مصدقة من الجدول المذكور الى مختار او مختاري القرية مع الايعاز بلزوم ابلاغ محتوياتها الى جميع الاهلين .

توفيق بك - لم يكن في اصل هذه المادة ما يقضي بلزوم تعليق جدول الحقوق في القرية وقد خشيت اللجنة من ان يقصر المختارون في تبليغ محتويات الجدول الى ذوي العلاقة ، فوضعت نصا يتضمن ضرورة تعليق

نسخة اخرى منه في القرية ، لان من الصعب على اصحاب العلاقة ان يحضروا الى مراكز القضاة ليطالعوا عليها اذا لم يمكنهم المختار من ذلك .

« قبلت »

المادة الثامنة :

كل شخص له اعتراض على جدول الحقوق على اساس انه بصفته صاحب حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في ارض ما :

(أ) - قد اغفل ذكر اسمه في الجدول .

(ب) - قد دمج حق تصرفه او حق تملكه او حق منفعته في الجدول بصورة مغلوطة .

(ج) - قد نسب حق تصرفه او حق تملكه او حق منفعته كاملا او جزئيا الى شخص آخر خطأ .

(د) - قد اصيب حق تصرفه او حق تملكه او حق منفعته بمط من اية شكل آخر .

يجوز له خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ تعليق نسخة جدول الحقوق في القرية بموجب احكام المادة ٧ (ب) من هذا القانون ان يقدم استدعاء خطيا الى مدير الأراضي رأسا او بواسطة مأمور تسجيل القضاء يبين فيه وجه اعتراضه .

عند تقديم الاعتراض يدفع الشخص المعترض الى اللجنة او المحاسب في القضاء رسما قدره جنية فلسطيني واحد و يعاد هذا الرسم الى المعترض اذا ثبت اعتراضه لدى محكمة تسوية الأراضي المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون .

توفيق بك - كان الاصل في هذه المادة يقضي بتقديم استدعاء الاعتراض الى مدير الأراضي خلال المدة المعنية اعتبارا من تاريخ تسليم جدول الحقوق الى المختار . ولما كانت المادة السابعة قد نصت على ضرورة تعليق الجدول المذكور في القرية ، غير النص وجعل التاريخ معتبرا من تاريخ تعليق الجدول في القرية .

وكذلك نظرا لصعوبة تقديم الاستدعاءات الى مدير الأراضي ودفع الرسم الى اللجنة ، قد نص على انه يمكن للشخص ان يقدم استدعاء الاعتراض بواسطة مأمور التسجيل في القضاء وان يدفع التامين الى محاسب القضاء .

« قبلت »

المادة التاسعة :

تختص صلاحية سماع الاعتراضات على جدول الحقوق والبت فيها بمحكمة خاصة تسمى (محكمة تسوية الأراضي) . وتتألف هذه المحكمة من قاض منفرد يعين بمقتضى احكام قانون الموظفين وتكون مقرراتها نهائية . يحق للمحكمة بأن تستعين بخبراء محلفين لا يزيد عددهم عن اثنين يجلسان فيها بصفه استشارية من اجل اية مسألة خارجة عن المسائل القانونية . كل قضية متعلقة بالأراضي تكون مقامة في اية محكمة نظامية عند بدء العمل في اية منطقة تسوية

تحتفظ
بصورة
الجدول

معينة تمحال الى محكمة تسوية الاراضي .

توفيق بك - لقد وضعت اللجنة في هذه المادة ما يقضي بتعيين القضاة بموجب احكام قانون الموظفين وقصدت من التصريح بذلك ان يعين لهذه الوظيفة اناس ممن يحق لهم تولي امر القضاء كما اشترط في ذلك القانون .

اما الفقرة الاخيرة ، فلم تكن موجودة في الاصل ، مع انه بحث عنها في الاسباب الموجبة ، وقد وجدت اللجنة انه اذا لم تنتقل الدعاوى الموجودة في المحاكم عند بدء العمل بالتسوية اذا كانت تلك الدعاوى خاصة بالاراضي الموجودة في منطقة التسوية ، يمكن ان يحصل تشويش باصدار احكام متناقضة من مراجع متعددة لذلك وضعت هذه الفقرة .

« قبلت »

المادة العاشرة :

(أ) على محكمة تسوية الاراضي في اجتماع الاعتراضات والبت فيها ان تطبق احكام القوانين المتعلقة بالاراضي المعمول بها في شرق الاردن دون التقيد باحكام المادتين ٣٦ و ٧٨ من قانون الاراضي النهائي .

(ب) لمحكمة تسوية الاراضي بقطع النظر عن اي شيء يعارض ذلك في المجلة او في قانون اصول المحاكمات الحقوقية او في اي قانون متعلق بالاراضي الصلاحية بأن تطالب اية هيئة شفووية او خطية قد يستلزمها البت في الاعتراضات التي لا يكون في وسم اصحابها ابراز هيئة خطية بحق تصرفهم او ملكيتهم او الاعتراضات التي تبرز من اجلها هيئة خطية دون ان تكون هذه الهيئة صادرة من دائرة تسجيل .

(ج) تعقد محكمة تسوية الاراضي جلساتها بين آونة واخرى في اي مكان يعينه وزير العدلية بالمشاورة مع مدير الاراضي .

(د) لوزير العدلية صلاحية وضع تعليمات تعين اصول المرافعة لتفسير عليها محكمة تسوية الاراضي .

« قبلت »

المادة الحادية عشرة :

(أ) حالما يت نهائياً في جميع الاعتراضات المقدمة في منطقة ما من مناطق التسوية بصحح جدول الحقوق لتلك المنطقة على ذلك الاساس ويصدق من قبل المحكمة ويقدم الى مدير الاراضي والجدول المصحح بهذا الشكل يعرف بـ (جدول الحقوق النهائي) .

(ب) على مدير الاراضي عند استلامه جدول الحقوق النهائي وشرطاً ان يكون قد تم عمل الافراز بموجب احكام المادة ١٣ من هذا القانون ان يعمل على اصدار سندات تصرف جديدة الى جميع الاشخاص المدرجة اسماؤهم في ذلك الجدول بعد استيفاء الرسوم المبينة في الفقرة

(ج) من هذه المادة . وليس لأية محكمة في شرق الاردن ان تسمع بعد ذلك اي اعتراض

على صحة تلك السندات .

(ج) عند اصدار سندات التصرف الجديدة بمنح جدول الحقوق النهائي تستوف الرسوم الآتية :

رسم تسجيل - $\frac{1}{4}$ في المئة من قيمة الارض .

رسم افراز - $\frac{1}{4}$ في المئة من قيمة الارض .

نماذج مطبوعة - ١٠٠ مل عن كل سند تصرف يعطى

(د) عندما يثبت لمدير الاراضي الى حد قناعته ان خطأ ناشئاً عن سهو كتابي قد وقع في جدول الحقوق النهائي يقدم المسألة الى قاضي محكمة تسوية الاراضي او عند غيابه الى قاضي الصلح ليصدر قراراً نهائياً فيها .

(هـ) عندما يثبت لمدير الاراضي الى حد قناعته ان خطأ ناشئاً عن سهو كتابي قد وقع في سند التصرف المعطى لشخص ما يجوز له ان يعمل على تصحيح ذلك الخطأ بدون مداخله اي شخص آخر او هيئة اخرى .

توفيق بك - ان الفقرة (ج) من هذه المادة كانت تنص على انه يجوز للجلسات التنفيذية ان يعين رسمياً لتسجيل الجديد على ان لا يتجاوز هذا الرسم في اية حالة (٢) في المئة من قيمة الارض . وقد كان المقصد من وضع هذه الفقرة بذلك الشكل في مشروع القانون ان يتمكن المجلس التنفيذي من تعيين رسوم مختلفة لتفاوت بالنسبة لنوع المعاملة . لان التسوية تشمل كل انواع معاملات التسجيل .

فقد تكون ارض غير مسجلة فيما سبق بالطابو وتدخل في جدول الحقوق فيجب ان يدفع عنها الرسم الاصلي للمجدد وقدره (٢) في المئة واذا كانت الارض آلت الى شخص بطريق الفراغ مثلاً فيجب ان يستوفي عنها الرسم الاصلي للفراغ وقدره (٢) في المئة .

وكذلك معاملات الانتقال والافراز او التصحيح كل منها يجب ان يؤخذ عنه الرسم بالمقدار الاصلي . ولكن اللجنة بعد المذاكرة مع مدير الاراضي واقناعه وجدت من الاوفق ان يكون الرسم معيناً بمقدار الحد الأدنى اي (نصف) في المئة وشاملاً لجميع انواع المعاملات .

« قبلت »

المادة الثانية عشرة :

للمجلس التنفيذي منذ تاريخ نشر امر التسوية المشار اليه في المادة الرابعة حتى انتهاء اصدار سندات التصرف الجديدة بمنح المادة ١١ من هذا القانون صلاحية اصدار أنظمة بشأن كيفية اجراء المعاملات المتعلقة بتسجيل الاراضي ضمن أية منطقة تسوية فيما يخص باي حق تصرف او حق ملك او حق منفعة

« قبلت »

هذه المادة

المادة الثالثة عشرة:

عندما يكون التصرف بالاراضي في اية منطقة تسوية اوجبة منها في حالة الشبوع تفرز تلك الاراضي بين الاشخاص المدرجة اسماؤهم في جدول الحقوق النهائي على مقتضى الحقوق الميينة فيه .
يجرى الافراز كلياً كان ام جزئياً بالشكل الذي يتفق عليه اصحاب الثلثين على الاقل من الحصص التي يضمنها جدول الحقوق النهائي . وفي حالة عدم اتفاق اصحاب الحصص على ذلك يجرى الافراز بالشكل الذي يقرره مدير الاراضي .

لمدير الاراضي الصلاحية بان يصدر امراً يقضى بعدم تسجيل اية قطعة ارض او اية حصص مشاعة ضمن اية منطقة تسوية باسم اي شخص او اشخاص اذا كانت تلك القطعة او تلك الحصص اصغر مساحة من الحد الأدنى . الذي سيعينه بشرط ان لا يقل عن دوغ واحد في الاراضي الزراعية ويمارس مدير الاراضي هذه الصلاحية سواء بالنسبة الى تسوية الاراضي الميينة في هذا القانون او الى اية معاملات تسجيل تجري فيما بعد .

يطلق على مثل هذه القطع او الحصص التي تكون اصغر من الحد الأدنى المعين في الامر المذكور اسم (تنف) وتضاف هذه التنف الى ارض من يدفع اعلئ ثمن لها من المتصرفين المجاورين . وعندما يكون في الامكان جمع تنفتين او أكثر لتزيد بذلك المساحة عن الحد المعين في الامر المذكور فإن القطعة الناتجة من هذا الجمع تطرح في المزايدة بين اصحاب تلك التنف المجموعة .

توفيق بك - لقد اجرت اللجنة تغييراً جوهرياً في الفقرة (٢) من هذه المادة ، لانه بينما يفهم من الفقرة الاولى ان الافراز يجب ان يكون اجبارياً اذ لا فائدة ولا معنى لصدور هذا القانون بدونه . قد كانت الفقرة الثانية موضوعة بشكل يمكن ان يفهم منه ان الافراز بذاته لا يجرى ، الا اذا رضى به الثلثان . مع ان المقصود من ذلك الرضى هو شكل الافراز ، لا الاساس ، اذ ان اجراءه واجب على كل حال . وقد كانت هذه الفقرة تترك لمدير الاراضي حق اجراء الافراز ، او صرف النظر عنه اذا لم يتفق الثلثان على شكله ، اي على الاقسام المفرزة التي تخصص لكل من اصحاب الاراضي . ولما كان من المفيد جداً ان يتم الافراز مهما كان الامر . لم يترك الامر الى رغبة المدير جعل مكانها بأجرائه بالشكل الذي يوافق عليه .

و كذلك كانت الفقرة الثالثة تترك لمدير الاراضي صلاحية تعيين الحد الأدنى بمقدار الجزء الذي لا يجوز تسجيله بدون ان يبين ذلك في نص المادة .

فخوفاً من وقوع محاذير عينت هذا الحد وجعلته دوغاً في الاراضي الزراعية .

« قبلت »

المادة الرابعة عشرة :

جميع الوثائق والاوراق المتعلقة بأية معاملة لها اتصال بتنفيذ احكام هذا القانون مستثناة من رسم الطوابع .
« قبلت »

المادة الخامسة عشرة :

اذا كان هنالك شخص ما له اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية منطقة او مناطق تسوية وكان ذلك الشخص مقيماً في اية بلاد اخرى غير البلاد المجاورة لشرق الاردن في وقت ابتداء عمل تسوية الاراضي فانه يعطى مهلة سنة واحدة من تاريخ بدء اعلان التسوية المشار اليه في المادة الخامسة من هذا القانون ليقدّم في خلال تلك المهلة اي ادعاء يرغب في تقديمه ضمن احكام هذا القانون .
« قبلت »

المادة السادسة عشرة :

تطبق احكام المواد (١٠) و (١١) و (١٢) من قانون تحديد الاراضي ومسحها وتنظيمها لسنة ١٩٣٠ على جميع الاعمال التي تجري بموجب هذا القانون .
« قبلت »

المادة السابعة عشرة :

يأني قانون تحديد وتحرير الاموال غير المنقولة العثماني المؤرخ في ٥ شباط سنة ١٣٢٨ .
« قبلت »

الرئيس - المجموع .

سعيد بك - ان اكثر الاراضي لا تزال باسم المورثين لا باسم الورثة اطلب وضع مادة خاصة في القانون بان تكون صلاحية الافراز والانتقال لمدير الاراضي دون احتياج مراجعة الورثة ودوائر التسجيل لحماية الافراز والتسجيل بل تقتصر على مراجعة هيئة التسوية فقط .

توفيق بك - الغاية التي بنشدها حضرة العضو المحترم موجودة في القانون ومفهومة تماماً ، لان جدول الحقوق او جدول الحقوق النهائي سيحتوي على اوضاع الارض بالنسبة لآخر وقت ، اي بالنسبة للوقت الذي تجري فيه التسوية ، فاذا كان شخص توفي قبل اجراء التسوية بزمان وكان له ورثة عند بدء العمل في منطقتهم ، فمن الطبيعي ان يدخل في جدول الحقوق اسما اولئك الورثة بدلا من المورث ، اذ عندما يأتي هؤلاء ويبيّنوا حقهم بالارض الى مأمور التسوية ويذكرون له ان الارض آلت اليهم عن مورثهم المبت فهو يدخل اسماؤهم في الجدول واذا لم يعترض عليها تدخل في جدول الحقوق النهائي . واذا وقع اعتراض تدخل في هذا الجدول بحسب ما يقرره قاضي التسوية ولا يحتاج هؤلاء الى مراجعة دوائر التسجيل من اجل هذه الغاية .

اما الرسم الذي يستوفى في مثل هذه المعاملة فهو مذكور في الفقرة (ج) من المادة الحادية عشرة .

الرئيس - المجموع

« قبل »

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣ .
(« قري ») كما هو منشور في العدد « ٣٧٨ » من الجريدة الرسمية والاسباب للوجبة له كما يلي :

تمت تصحيح النسخ

لائحة الاسباب الموجبة

لوضع مشروع قانون تنظيم المدن

بلاحظ في القانون الاساسي المنشور في العدد ٢٨٣ من الجريدة الرسمية انه حين وضع هذا القانون كان الفكر منصرفاً الى اقامة لجنة واحدة لانها جميع الاعمال التي من شأنها تنظيم المدن وتحسينها بصورة قطعية الا انه لما كان ثابتاً بالتجربة ان كل عمل فكر به من قبل هيئة واحدة ابتداءً يكون عرضة للانتقاد والاعتراض واذا كان قرار تلك الهيئة قطعياً يكون من الصعب تعديله او تصحيحه فيما لو ظهر ان الالتزام بجوهري ومعتول. وانه اذا فسخ المجال لهيئة غير تلك الهيئة الابتدائية لاجل بحث مايقع من الاعتراضات على قرار ابتدائي تكون القائمة اكثر ويكون ذلك اكل للعمل.

ولهذا رأينا انه من الضروري لكمال العمل وتوخيا للفائدة ومصلحة الاهلين ان تدقق قرارات تنظيم منطقة تنظيم المدن بصورة عمومية من قبل هيئتين على الصورة المبينة في المادتين الرابعة والخامسة وان تكون اللجنة الاولى فرعية تقرر العمل اللازم للتنظيم والتحسين وفوقها اللجنة المركزية وهي في مقام لجنة استئنافية لتدقيق ذلك العمل وايرام مآثره موافقا للمصلحة. وقد وجد انه من المستحسن اشتراك بعض الاهلين مع الموظفين الذين يسيرون في اللجنتين المار ذكرهما في العمل حتى تتمكن اللجنة من الوقوف على رأي اهالي منطقة تنظيم المدن في موضوع العمل الذي شرعت به وساعارائهم في شأن مصلحة منطقةهم بحسب خبرتهم. وقد اجتزنا قرارات اللجنة الفرعية قسمين:

الاول - القرارات المتضمنة تنظيم البقعة او المنطقة بصورة عامة.

الثاني - القرارات المتضمنة تنظيم وتحسين شارع او اي مشروع آخر عام ضمن التنظيم العمومي للمنطقة او البقعة وجعلنا القسم الاول من هذه القرارات تابعاً للتدقيق من قبل اللجنة المركزية حتماً سواء وقع اعتراض عليه ام لم يقع ناظرين في ذلك الى اهمية ذلك العمل.

والقسم الثاني قابلاً للتدقيق ايضاً من قبل اللجنة المركزية عند وقوع اعتراض عليه خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه لانه اقل اهمية من القسم الاول.

وقد وجد ان منح التصاريح للانشاء والملاوات من قبل اللجنة الفرعية بجميع هيئتها قد يؤدي الى تأخير العمل. وربما كان في ذلك ضرراً للطالب اذا ان اجتماع جميع هيئة اللجنة الفرعية عند تقديم كل تصريح يكون صعباً غالباً وان اقتصر بحث ذلك الطلب على قسم من تلك اللجنة يكون اهن على الطالب واسرع للعمل ولهذا جعلنا رئيس البلدية ومهندس البلديات وطبيب الحكومة مرجعاً لبحث الطلب هذا وتنظيم الشروط الفنية اذ ان ذلك عملي اكثر ولا يضر في التنظيم. ورئيس البلدية مجبور بموجب هذا القانون على اخذ رأي المهندس والطبيب بشأن الشروط التي يجب ان يكون عليها البناء من الوجهتين الهندسية والصحية على ان لا يتخلل ذلك في المخطط العمومي ولا في قرار تنظيم الشوارع التي تكون ضمن المخطط العمومي على ما جاء في المادة (١٥).

وقد لاحظنا ان اشتراك مهندس البلديات مع اللجنة المركزية في تدقيق مقررات اللجان الفرعية الذي هو واحد اعضائها يوصل اللجنة المركزية الى معرفة وجهة نظر اللجنة الفرعية في شأن المشاريع المترددة مما يكون فيه فائدة ولا يكون فيه ثمة ضرر.

ان المجلس التنفيذي يكون صالحاً بموجب هذا القانون لوضع انظمة بشأن امور تينست في المادة (١٧) اذ قد يظهر بعد التدقيق انه من الضروري تعديل او طي او علاوة شئ على القانون مما له اساس بهذه الشؤون. اما العقوبات فقد رأينا ان الحاكم لا يمكنها تقدير درجة اهمية كل المخالفات من الوجهة الفنية او من وجهة التخطيط ودرجة تأثير تلك المخالفات على التنظيم المقرر من قبل اللجان.

ولهذا وضعنا في المادة ١٦ نصاً من شأنه التزام الحاكم بجانب الرأي الفني في الحكم بالهدم وعده بحسب درجة تأثير المخالفة على التنظيم المقرر. هذا فضلاً عن التفرغ بالقراءة النقدية لاجل اي مخالفة مما ذكر في تلك المادة على كل حال.

اما من حيث الرسوم فقد رأينا ان يكون الرسم على كل متر مربع من كل طابق من الابنية المراد انشاءها ثلاثين ملا بدلاً من اربعين ملا وان يؤخذ مائتان وخمسون ملا عن كل متر مربع من المبكون الذي سوف يبرز على الشارع وان لا يستوفي اي رسم عن اقامة السياجات مطلقاً نظراً لان هذه السياجات متبعة لثبائنها وهي تكون غالباً علامات حدود بين المتجاورين من اصحاب العقارات وان وضع ضريبة على من يريد اقامة مثل هذه السياجات ربما يقعد صاحب العقار عن اقامتها ومن هنا ينشأ غالباً الاختلاف على الحدود.

اما الرسوم الاخرى فقد وجدناها معتدلة وموافقة.

عضو	عضو	رئيس اللجنة
رئيس بلدية العاصمة	مدير الاشغال العمومية	رئيس محكمة الاستئناف
عضو	عضو	عضو
رئيس بلدية السلط	مهندس البلديات	

«قرر المجلس احواله على لجنة القوانين»

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون تعديل قانون رسوم عقد النكاح لسنة ١٩٣٢

(فقري كما هو منشور في العدد «٣٧٨» من الجريدة الرسمية والاسباب الموجبة له كما يلي :

الاسباب الموجبة

وضعت صيغة هذا القانون بالنظر لان المجلس التشريعي كان تاريخ ١-٩-١٩٣٢ رفض لائحة قانون رسوم الحاكم الشرعية لسنة ١٩٣٢ وقد اقتصر هذا القانون على مضاعفة رسوم عقود النكحة وفي مقابل ذلك اضيفت كافة المعاملات في الحاكم الشرعية من رسوم طوابع الواردات والطوابع المجازية.

«قرر المجلس احواله على اللجنة المالية»

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون الميزانية الخاص رقم (٣) لعام ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية.

«فقري»

لجنة العمل

قانون الميزانية الخاص رقم (٣) لعام ١٩٣٣-١٩٣٣ المالية

المادة الاولى:

يسمى هذا القانون قانون الميزانية الخاص رقم (٣) لسنة ١٩٣٣-١٩٣٣ المالية و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية:

ينقل مبلغ (٢٦٠) جنياً من المادة (٨٧) الفصل ١٨ (١) (صيانة السيارات في الجيش العربي) الى الفصل (٢٦) (فوق العادة) .

المادة الثالثة:

يجوز اتفاق المبلغ المذكور في المادة الثانية من هذا القانون لشراء سيارة (فورد) لقوة خفارة الصحراء «تقرر المجلس حالته على اللجنة المالية»

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون منع حيازة الاسلحة التي تتحرك من ذاتها لسنة ١٩٣٣ مع الاسباب الموجبة له .
« قري »

قانون منع حيازة الاسلحة التي تتحرك من ذاتها لسنة ١٩٣٣

المادة الاولى:

يسمى هذا القانون (قانون منع حيازة الاسلحة التي تتحرك من ذاتها لسنة ١٩٣٣) و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية:

يقصد من الاسلحة التي تتحرك من ذاتها اية اسلحة نارية التي تطلق اكثر من رصاصة واحدة دون اجهاد بشري والتي طول سبطانها تزيد على خمسة عشر سنتيمترا .

المادة الثالثة:

لا يجوز لاي شخص او اشخاص ان يكون في حوزتهم او ان يتصرفوا باية صورة باية اسلحة تتحرك من ذاتها او اقسامها ما عدا قوات جلالتهم البريطانية العسكرية والقوات العسكرية او الشرطة للمشكلة رسمياً والتي في خدمة سمو الامير المعظم .

المادة الرابعة:

كل من كان في حوزته تاريخ نفاذ هذا القانون اية اسلحة تتحرك من ذاتها كما حددت بموجب المادة الثانية من هذا القانون عليه ان يسلمها الى الحكومة خلال شهر واحد من هذا التاريخ المذكور

المادة الخامسة:

اي شخص او اشخاص يخالفون احكام هذا القانون يعاقبون بعد الادانة لقراءة لائحه على خمسين جنياً فلسطينياً او بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بكفالة المقربين ونصاير اية اسلحة تتحرك من ذاتها او اقسامها وفي حالة تعلق عدة اشخاص بمخالفة احكام هذا القانون مشتركين نسري العقوبات المبينة على كل فرد منهم له تعلق بذلك بالصورة المذكورة .

الاسباب الموجبة

وضعت هذه اللائحة القانونية لمنع بعض العشائر من اقتناء الرشاشات اذ ان حيازة احداها لهذا السلاح يكون سابقة خطرة قد تدفع بغيرها للسعي في حيازته وان في ذلك تهديدا للعشائر لا يحادها تفوقا لا يتناسب مع الوضعية التي اعتادت ان تكون عليها فضلا عن انه يمكن استعمال هذه الاسلحة ضد قوى الأمن العام التي تحتاج في هذه الحال لمدها بقوى عسكرية عند تأدية واجباتها .

«تقرر المجلس حالته على لجنة القوانين» .

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون تسوية بعض جرائم عشائرية لسنة ١٩٣٣ .

« قري »

(قانون تسوية بعض جرائم عشائرية لسنة ١٩٣٣)

المادة

١- يسمى هذا القانون (قانون تسوية بعض جرائم عشائرية لسنة ١٩٣٣) و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
٢- بالرغم مما جاء في قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٢٩ يمنح قائد الجيش العربي او الضابط الذي يعين من قبله من الجيش العربي صلاحية مطلقة للنظر بصورة نهائية في تسوية جميع الامور ما كان نوعها التي تنجم عن النزاع الذي يجري في بلاد خارج شرق الاردن من قبل عشائر تابعة لشرق الاردن او بحجة فيها . ولهذا الغرض يمنح جميع الصلاحيات المذكورة في قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٢٩ واي تعديل قد يجري له بقدر ما يكون ذلك لازماً لتنفيذ احكام هذا القانون .

٣- يمنح قائد الجيش العربي او الضابط الذي يعين من قبله من الجيش العربي الصلاحية التي ترى لجنة الاشراف على البدو انها مناسبة للنظر بصورة نهائية في دعاوى تلك التي ذكرت في المادة الثانية من هذا القانون بتمتضي قانون احكام قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٢٩ وتوقيع عقوبة السجن مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وغرامة لا تزيد على عشرين جنياً فلسطينياً او كفالة المقربين .

٤- يجري التعديل التالي الى المادة الثالثة من قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٢٩ .
تضاف عبارة « او اي ضابط قد يتدبره لهذا الغرض » بعد عبارة « قائد الجيش العربي » .

لجنة صبة الأصول

« قرر المجلس إحالته على لجنة القوانين »

توفيق بك - بما ان الحكومة اودعت في هذا اليوم الى مجلسكم العالي اربعة قوانين وهي : قانون تعديل المادة الثانية من قانون المطبوعات ، وقانون تعديل رسوم الحمامة ، وقانون رسوم رخص الاطباء والصيادلة ، وقانون تعديل المادة الثانية من قانون رسوم سندات الدين ولما كان لم يمض الوقت المنصوص عليه في النظام الداخلي على توزيعها ليتمكن ان يقرأ الآن ، وكانت المصلحة بالنظر لقرب انتهاء دورة المجلس اقضي باعطاء القرار باعتبارها مستعجلة وقراءتها حالاً وارجو ان توافقوا على ذلك .

« فوافق المجلس على ذلك »

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣ .

(« قري ») كما هو منشور في العدد « ٣٨٠ » من الجريدة الرسمية)

« فقرر المجلس إحالته على لجنة القوانين »

الرئيس - فليقرأ مشروع (ذيل قانون الصحة لسنة ١٩٣٣)

« قري »

المادة الاولى :

يسمى هذا القانون (ذيل قانون الصحة لسنة ١٩٣٣) ويعمل به اعتباراً من اول نيسان سنة ١٩٣٣ .

المادة الثانية :

يستوفى من كل طبيب او جراح او طبيب اسنان يتعاطى العمل في شرق الاردن رسم سنوي كايلى

في عمان ٤ جنيهات فلسطينية

خارج عمان ٢ جنيهين فلسطينيين

المادة الثالثة :

يستوفى من كل صيدلي او تاجر العقاقير الطبية يتعاطى العمل في شرق الاردن رسم سنوي كايلى :

في عمان ٣ جنيهات فلسطينية

خارج عمان ١٥٠٠ جنيه ونصف فلسطيني

« فقرر المجلس إحالته على اللجنة المالية »

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون تعديل رسوم الحمامة لسنة ١٩٣٣

« قري »

« قانون تعديل رسوم الحمامة لسنة ١٩٣٣ »

المادة

١ - يسمى هذا القانون قانون تعديل رسوم الحمامة لسنة ١٩٣٣ ويعمل به اعتباراً من اول نيسان سنة ١٩٣٣

٢ - تعدل الفقرتان الثالثة والرابعة من الجدول الملحق بقانون الحمامة لسنة ١٩٢٨ كايلى :

(٣) الرسم السنوي الذي يستوفى من حامل الاجازة

٦ بتعاطي الحمامة لدى الحاكم النظامية .

(٤) الرسم السنوي الذي يستوفى من حامل اجازة

٣ بتعاطي الحمامة لدى الحاكم الشرعية .

٣ - الفرق ما بين الرسوم المعينة في الجدول الملحق بقانون الحمامين لسنة ١٩٢٨ وهذا القانون يجب دفعه خلال

مدة ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

« فقرر المجلس إحالته على اللجنة المالية »

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون تعديل المادة الثانية من قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات

التجارية لسنة ١٩٣٣ .

(« قري ») كما هو منشور في العدد « ٣٨٠ » من الجريدة الرسمية)

« فقرر المجلس إحالته على اللجنة المالية »

توفيق بك - عندنا من سؤالات العضو المحترم قاسم بك وهو :

فخامة رئيس المجلس التشرعبي المعظم

بالرغم من إلحاحنا المستمر في تطبيق قانون الموظفين غير الاردنيين نرى لحد الآن لم ينفذ قرار لجنة الاستثناء

عن الموظفين المار ذكرهم نرجو اعلامنا عن الاسباب المانعة من تنفيذ هذا القرار مولانا المعظم .

١٩٣٣ - ٣ - ٦

عضو المجلس التشرعبي

قاسم الهنداري

الجواب عليه :

تسلمون حضراتكم بما كنتم ذكرتم قبلاً ان قرار لجنة الاستثناء من خدمات الموظفين غير الاردنيين

الذي لم يوافق عليه فخامة رئيس الوزراء ، رفع بمقتضى قانون احكام القانون الخاص لانتخاب صاحب السمو

الامير المعظم ، لاجل اصدار الارادة المطاعة ، فيما يقتضي عمله نهائياً بهذا الشأن ، ولم يمد بمد الى الحكومة .

ومن المعلوم ان مقام صاحب السمو المعظم لا يعتبر من المقامات التي يمكن ان توجه اليها استئلة وطلب الجواب عليها .

قاسم بك - طالما وصلت هذه القضية الى رفع القرار المشار اليه الى انتاب صاحب السمو الملكي ، ارجو

من اعضاء المجلس ان يقرروا استرحامهم ورفعهم لصاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم في تنفيذ القرار حسب

رغبة اهالي البلاد .

الرئيس - اضع اقتراح العضو قاسم بك على الرأي .

« فوافق المجلس على رفع استرحام لسمو الامير المعظم في هذا الصدد »

الرئيس - فلتقرأ الارادة السنية القاضية بتمديد مدة دورة المجلس .

« فقرئت والحضور وقوف »

تمت
عبد المحسن